برنت يخسر 7 بالمئة

أسعار النفط تتجاهل خفض الفائدة والتحفيز

انخفضت أسعار النفط أمس الاثنين مع إخفاق خفض طارئ من مجلس الاحتياطي الاتحادي «البنك المركزي الأميركي» لأسعار الفائدة في تهدئة أسواق المال العالمية المصابة بالفزع من الانتشار السريع لفيروس «كورونا»، بينما تُضاف حرب الأسعار بين كبار المنتجين إلى تخمة متنامية في الإمدادات.

وهبط خام برنت 7 بالمئة، إلى 31.48 دولار للبرميل ليواصل انخفاضا بنسبة 25 بالمئة، سجله الأسبوع الماضي في أكبر تراجع أسبوعي منذ عام 2008. وفتح عقد شهر أقرب استحقاق على ارتفاع إذ سجل 35.84 دولار لكنه انخفض إلى مستوى متدن بلغ 31.63 دولار.

وتراجع الخام الأميركي 4.8 بالمئة، إلى 30.6 دولار للبرميل بعد أن هبط لما دون الثلاثين دولارا للبرميل في وقت سابق من الجلسة على الرغم من تعهد الرئيس الأميركي دونالد ترمب بملء الاحتياطي البترولي الاستراتيجي «عن آخره» في أكبر مستهلك للخام في العالم.

وقال مايكل تران المحلل لدى آر.بي.سي كابيتال ماركتس: «بينما يساعد ذلك بشكل هامشي، فإن السياسة المتعلقة بالاحتياطي البترولي الاستراتيجي تتضاءل مقارنة مع سوق مبتلاه بفيروس كورونا وهو أثر يقاس بالشهور ومقارنة بحرب أسعار من المتوقع أن تستمر لعدة فصول أو أكثر».

وأوضح تران أن مخزونات الاحتياطي البترولي الاستراتيجي تبلغ 634 مليون برميل، وهو ما يقل بنحو 80 مليون برميل فقط عن الطاقة الاستيعابية التي تبلغ 714 مليون برميل، وعمليات الشراء من الحكومة لن تسحب سوى فائض عالمي لمدة نحو 20 يوما وهو ما تقدره آر.بي.سي بأنه يبلغ أربعة ملايين برميل يوميا.

وتعرضت أسعار النفط لضغوط هائلة على جانب الطلب والعرض، إذ أثرت مخاوف انتشار وباء «كورونا» سلبا على الطلب بينما تفاقمت مخاوف زيادة الإمدادات بعد أن رفعت السعودية إنتاجها وخفضت الأسعار لزيادة المبيعات لآسيا وأوروبا.

جاء ذلك بعد أن أخفقت أوبك وروسيا هذا الشهر في تمديد اتفاق لخفض الإنتاج كان يدعم الأسعار منذ 2016.

تدشين برنامج بمقدار 700 مليار دولار لدعم الاقتصاد

«الفيدرالي الامريكي» يخفض أسعار الفائدة لقرابة الصفر

خفض المركزي الأميركي النطاق المستهدف لأسعار الفائدة إلى قرب الصفر، عشية الأحد، في ثاني عملية خفض طارئة هذا الشهر، وأضاف أنه سيرفع ميزانيته بمقدار 700 مليار دولار على الأقل في الأسابيع المقبلة في محاولة لتهدئة التوتر في الأسواق المالية.

يأتي ذلك في مسعى استثنائي لدعم اقتصاد البلاد في مواجهة تفشي فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19).

وقال الاحتياطي الفيدرالي في بيان إنه خفض نطاق الفائدة لما بين صفر و 0.25 في المئة مشيرا إلى أن انتشار كورونا ألحق اضرارا بالمجتمعات وأعاق النشاط الاقتصادي في الكثير من دول العالم ومنها الولايات المتحدة مشيرا إلى ان الظروف المالية العالمية قد تأثرت بشدة جراء الفيروس.

وتوقع أن يلقي كورونا بظلال قاتمة ومخاطر على التوقعات الاقتصادية على المدى القريب. ومن جهته أشاد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب على قرار الاحتياطي الفيدرالي خفض الفائدة قائلا «شيء هائل حدث الآن» وأضاف «أنا سعيد للغاية» وهنأ الاحتياطي الفيدرالي على هذا الإجراء.

في غضون الأسبوع الجاري

تركيا تطلق حزمة تدابير اقتصادية لمواجهة وباء «كورونا»

وزير الخزانة والمالية التركي

قال وزير الخزانة والمالية التركي، براءت ألبيرق، إن الرئيس رجب طيب أردوغان، سيعلن الأسبوع الحالي سلسلة من التدابير الاقتصادية لمواجهة وباء فيروس «كورونا»، دون التأثير على سيولة الأسواق.

وأوضح الوزير في تغريدة عبر حسابه في «تويتر»، أمس الاثنين، أن من ضمن التدابير المقررة تقديم حزمة دعم لجميع القطاعات وخاصة القطاعات المتأثرة بالوباء.

وأكد أن البلاد مستعدة لمواجهة آثار تفشي الفيروس على الاقتصاد، من خلال وضع خارطة طريق للسيناريوهات المحتملة.

وأشار الحكومة تلقت التقييمات والطلبات حول التدابير من مختلف المنظمات غير الحكومية التركية وعلى رأسها اتحاد الغرف والبورصات التركية، و مجلس المصدرين في تركيا، و جمعية رجال الأعمال والصناعيين المستقلين «موصياد MÜSİAD».

وشدد أن تركيا أكثر استعدادا وحذرا من أي وقت مضى حيال الاضطرابات العالمية المحتملة، مشيرا أنها ستراقب التطورات عن كثب وتنفذ الإجراءات بسرعة عند الضرورة. ومساء الأحد، أعلن وزير الصحة التركي فخر الدين قوجة، تسجيل 12 إصابة جديدة بفيروس كورونا في تركيا، ليرتفع العدد إلى 18 حالة.

وحتى صباح أمس الإثنين، أصاب كورونا ما يزيد على 169 ألفا في 157 دولة وإقليما، توفي منهم أكثر من 6 آلاف و500، أغلبهم في الصين وإيطاليا وإيران وإسبانيا.

بوتين يأمر بتشكيل مجموعة عمل لمكافحة انتشار «كورونا»

روسيا تدشن صندوقاً بـ 4 مليارات دولار لدعم الاقتصاد

الرئيس بوتين

رئيس وزراء روسيا

قال رئيس وزراء روسيا ميخائيل ميشوستين، أمس الاثنين، إن روسيا ستؤسس صندوقا لمكافحة الأزمات حجمه 300 مليار روبل (4.1 مليار دولار) لدعم الاقتصاد في ظل تفشي فيروس كورونا.

وأضاف ميشوستين أن الإجراءات تشمل إعفاءات ضريبية لشركات السياحة والطيران، فضلا عن التوسع في برامج القروض للشركات.

من جانبه، أمر الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بتشكيل مجموعة عمل تابعة لمجلس الدولة في روسيا الاتحادية لمكافحة انتشار فيروس كورونا المستجد في روسيا.

وذكر بيان للرئاسة الروسية «الكرملين» أن الرئيس بوتين أمر بتشكيل مجموعة عمل تابعة لمجلس الدولة في روسيا الاتحادية لمكافحة انتشار فيروس كورونا المستجد.

وأضاف بيان الكرملين أنه تقرر أن «يترأس عمدة موسكو سيرغي سوبيانين مجموعة العمل».

وفي وقت سابق، أعلن مركز الاستجابة لفيروس كورونا الجديد في روسيا، مساء الأحد، تسجيل 4 مصابين بمرض «كوفيد 19»، ليرتفع إجمالي عدد الحالات المصابة في البلاد إلى 63 حالة.

وقال المركز: «خلال الـ24 ساعة الماضية، تم تسجيل 4 حالات مصابة بالفيروس الجديد بين مواطنين روس، 3 في منطقة موسكو وواحدة في منطقة تيومين».

ووفقًا للمركز، فجميع الأشخاص الذي أصيبوا بالعدوى قد زاروا مؤخرًا بلدان تضررت بشدة من انتشار الفيروس الجديد، وهي إيطاليا وفرنسا وإسبانيا وسويسرا.

وقالت السلطات الصحية إنه سيتم وضع كل من كان على اتصال بهم تحت الملاحظة.

ومن إجمالي 63 مريضاً مصاباً بالفيروس – 60 منهم مواطنون روسيون واثنان صينيان وواحد إيطالي. وقد تعافى كل من الصينيين ومواطن روسي بشكل كامل من الفيروس.

وتجاوزت الإصابات العالمية بفيروس كورونا الجديد الذي ظهر لأول مرة في وسط الصين نهاية العام الماضي، 160 ألف مصاب، وتخطت الوفيات 6 آلاف حالة وفاة، فيما قارب عدد المتعافين من 76 ألفا.

وفي 11 مارس الجاري، صنفت منظمة الصحة العالمية كورونا «جائحة»، وهو مصطلح علمي أكثر شدة واتساعا من «الوباء العالمي»، ويرمز إلى الانتشار الدولي للفيروس، وعدم انحصاره في دولة واحدة.

خلال اجتماعه الطارئ أمس

«المركزي» الياباني يزيد دعمه للاقتصاد إلى 130 مليار دولار

أعلن بنك اليابان المركزي عن خطوات إضافية لدعم الاقتصاد خلال اجتماعه الطارئ أمس الاثنين. كما أعلن عن مضاعفة برنامجه لشراء الأصول، لترتفع وتيرة شراء أصول الصناديق المتداولة في البورصة إلى 113 مليار دولار، وصناديق الأصول العقارية إلى 17 مليار دولار، في محاولة لدعم استقرار الأسواق المالية. وأعلن عن إجراءات إضافية لتوفير التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة. وقال المركزي في بيان، إنه من المرجح أن يظل النشاط الاقتصادي الياباني ضعيفا بسبب تداعيات فيروس كورونا. وكان من المقرر أن يعقد الاجتماع الدوري للمركزي الياباني خلال يومي الأربعاء والخميس المقبلين، ليتم تغيير الموعد بصورة طارئة بعد إعلان الفدرالي الأميركي خفض الفائدة أمس، والذي أعقبه خفض الفائدة في نيوزيندا. كانت الحكومة اليابانية، قد أعلنت في وقت سابق عن تعليق الدوام في مدارس البلاد، حتى بداية أبريل المقبل، بسبب انتشار فيروس كورونا. بدورها، ذكرت وزارة التعليم اليابانية، أن الإجراء التي اتخذته الحكومة سيطال 12.8 مليون طالب، في 34 ألفا و847 مدرسة بعموم البلاد.

الاتحاد الأوروبي يحد من تصدير وسائل الحماية الطبية

فرض الاتحاد الأوروبي خطة لوضع اذن مسبق قبل تصدير وسائل الحماية الطبية خارج الكتلة الاوروبية ما يعني الحد من تصديرها في اطار التصدي لتفشي فيروس (كورونا المستجد – كوفيد 19).

وقالت رئيسة المفوضية الاوروبية اورسولا فون دير لاين في رسالة متلفزة «إن هذا يعني انه لا يمكن تصدير السلع الطبية لدول خارج الاتحاد الاوروبي دون اذن صريح من حكومات الاتحاد».

وأضافت أن هذا هو التصرف السليم لاحتياجنا لتلك المعدات لأنظمة الرعاية الصحية لدينا معتبرة ان يجب تقاسم هذه المعدات داخل الاتحاد الأوروبي.

واوضحت نحتاج أن نحمي العاملين في المجال الصحي لدينا اذ انهم في خط الدفاع الأول ضد الفيروس بتوفير معدات واقية كالاقنعة والقفازات والملابس الواقية وغيرها.

ودعت فون دير لاين دول الاتحاد إلى حماية الصحة العامة والإبقاء على السوق الموحدة في هذا الوقت من الأزمة بسبب تفشي الفيروس. وأوضحت أن حماية صحة الناس يجب ألا تمنع وصول السلع والموظفين الأساسيين إلى المرضى والأنظمة الصحية والمصانع والمتاجر.

وفي بيان منفصل أعرب رئيس البرلمان الأوروبي ديفيد ساسولي عن تأييده لطلب رئيسة المفوضية الأوروبية بالقول في بيان: «على حكومات الدول الأعضاء أن تكف عن الحد من إمدادات المعدات الطبية داخل الاتحاد الأوروبي، هذه المعركة تجتاح اوروبا كلها فعلينا مكافحتها بالتنسيق بين حكومات الاتحاد الأوروبي ومؤسساته».

وبحسب تقارير اعلامية فإن المانيا وفرنسا سعتا الى حظر تصدير معدات الحماية الشخصية لباقي الدول الأعضاء في الاتحاد الاوروبي.

رئيسة المفوضية الاوروبية

خلال أول شهرين من 2020

الناتج الصناعي الصيني يهبط 13.5 بالمئة بسبب أضرار «كورونا»

تراجع الناتج الصناعي في الصين بنسبة 13.5 بالمئة، خلال أول شهرين من العام الجاري، مدفوعا بالأضرار الاقتصادية التي خلفها تفشي فيروس «كورونا المستجد» في البلاد.

وتسبب تفشي الفيروس على نطاق واسع في الصين، قبل ظهور بوادر احتوائه منذ مطلع الشهر الجاري، في تعطيل سلاسل إمدادات المواد الخام، وتعطيل عدد كبير من المصانع كإجراء احترازي.

وقالت مصلحة الدولة في الصين للإحصاء، أمس الإثنين، إن الناتج في قطاع الصناعة التحويلية هبط بنسبة 15.7 بالمئة، فيما تراجع قطاع التعدين بنسبة 6.5 بالمئة وإمدادات المياه والطاقة بنسبة 7.1 بالمئة.

وترى مصلحة الدولة أن انتشار الفيروس على نطاق واسع في أول شهرين من 2020، لم يمنع من ظهور نسبة تراجع في مختلف المؤشرات الصناعية، «لكن هذا الهبوط مقبول مقارنة بأزمة الفيروس».

ويستخدم الناتج الصناعي، في قياس نشاط الشركات الكبيرة المعينة التي يبلغ حجم أعمالها السنوي 20 مليون يوان على الأقل (2.86 مليون دولار).

وارتفعت وفيات فيروس «كورونا» بالصين، أمس الإثنين، إلى 3 آلاف و213 إثر تسجيل 14 وفاة جديدة في مدينة ووهان (وسط)؛ فيما تسبب الفيروس بوفاة 14 شخصا خلال الساعات الـ24 الأخيرة، وتسجيل 16 حالة إصابة جديدة.

وبذلك ارتفعت حالات الإصابة الإجمالية بالفيروس في الصين إلى 80 ألفا و860، وسط ظهور مؤشرات وأرقام تشير إلى تراجع كبير في عدد الوفيات والإصابات اليومية.

حركة السفر جوا تواجه إغلاقًا واسع النطاق

شركات الطيران العالمية تعاني رغم خفض الأسعار

تواجه حركة السفر جوا على مستوى العالم إغلاقا واسع النطاق، في إطار المساعي الدولية لاحتواء وباء كورونا، بعد أن أعلنت شركات الطيران تقليص وتخفيض أسعار رحلاتها الجوية، وحظرت العديد من البلدان السفر وأوصت بالعزل.

وتعرضت شركات الطيران لجرعات متعددة من الأخبار السيئة يومي السبت والأحد رغم انخفاض الأسعار، وذلك بعد ساعات من إعلان البيت الأبيض أن الولايات المتحدة ستوسع نطاق القيود المفروضة على سفر الأوروبيين إليها لتشمل المسافرين القادمين من بريطانيا وإيرلندا اعتبارا من مساء أمس الاثنين.

وفرض عدد من دول أميركا الجنوبية قيودا على الطيران، وانضمت أستراليا إلى نيوزيلندا في مطالبة جميع الأجانب القادمين إلى البلاد بالالتزام بالعزل الذاتي لمدة 14 يوما.

وقالت شركة «أميركان إيرلاينز»، ثاني أكبر شركة في العالم، إنها تعتزم تقليص الرحلات الدولية بنسبة 75 بالمئة حتى السادس من مايو، وأوقفت تشغيل كل أسطولها من الطائرات عريضة البدن تقريبا.

ولم يتوقف الضرر على الرحلات الجوية فحسب، فقد أعلنت وزارة الصحة البريطانية، أن صناعة الرحلات البحرية عانت أيضا انتكاسة أخرى عندما وضعت سفينتان في الحجر الصحي في تشيلي، بعد أن أثبتت الفحوص إصابة رجل بريطاني مسن على متن أحدهما بفيروس كورونا. وقالت الحكومة الأميركية، إنها ستبدأ على الفور في العمل على طرق لمساعدة صناعات الطيران والرحلات البحرية المتضررة من فيروس كورونا في الوقت الذي تحاول فيه وقف الخسائر وحماية الوظائف.